http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2187) السنة الثامنة - الاثنين (11) تموز 2011

مصر: شرف ينهي خدمة الضبّاط المتهمين بقتل محتجّين

القاهرة/ وكالات

قرر عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء المصري، إنهاء خدمة جميع الضباط المتهمين بقتل المتظاهرين خلال أحداث "ثورة ٢٥ يناير" في قرار يأتي بعد ٢٤ ساعة على احتشاد عشرات الآلاف من المصريين في القاهرة ومدن أخرى للمطالبة بتسريع معاقبة رموز الحقبة الماضية ورفضاً لقرارات قضائية بتبرئة عدد من الضباط.

ونقلت الصفحة الرسمية لشرف على موقع "فيسبوك" تفاصيل القرار الذي أعلن فيه رئيس الحكومة المصرية إنه قرر "اتخاذ الإجراءات اللازمة داخل الحكومة بما يلبي مطالب الشعب ويستجيب لمتطلبات المرحلة الحالية وذلك في أقرب وقت ممكن."

وجاء في بيان شرف: "أصدرت تعليمات مُباشرة لوزير الداخلية بضرورة إصدار قرار بإنهاء خدمة كافة القيادات والضباط المتهمين في قضايا قتل الثوار .. كما كلفته أيضًا بالإسراع بتحقيق أقصى درجات الانضباط الأمني في الشارع المصري بما يُعيد له أمنه وأمانه، مع مراعاة كرامة الوطن والمواطن والتأكيد على أن الأمن ضرورة مُجتمعية وأن الجماهير مُتطلعة لدور أمني فاعل يُعيد الاستقرار والأمان الضروريين لمُمارسة الحياة الطبيعية."

ولفت شرف إلى أنه قام بالتنسيق مع رئيس محكمة اسئناف القاهرة بأن يُفرغ الدوائر التي تنظر قضايا قتل المتظاهرين ومحاكمة الفاسدين، لنظر تلك القضايا دون غيرها وهو ما يكفل سرعة إنجاز هذه القضايا دون التقييد بالإجازة القضائية بالنسبة لهذه النوعية من القضايا.

ولفت البيان إلى أن النائب العام قرر "الطعن بكافة الأحكام التي صدرت بالبراءة في قضايا قتل المتظاهرين ورموز الفساد،" كما أشار رئيس الوزراء المصري إلى تأسيس ما وصفها بـ"آلية مُستدامة للحوار مع القوى الوطنية وشباب الثورة لبحث كل ما تتطلع إليه تلك القوى وما يمكن تحقيقه على المديين القريب والبعيد."

كما كلف شرف وزير التضامن الاجتماعي بتشكيل لجنة برئاسته تتولى بحث المطالب المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتي رفعتها الجماهير في التحرير والخاصة بموضوعات ارتفاع الأسعار والعلاج والصحة والسكن والتعليم والتوظف والمعاشات والأجور، وتضم كافة الوزراء المعنيين، بحيث تلتقي بممثلين عن القوى السياسية ومُمثلي شباب الثورة وعرض نتائج أعمالها في أقرب وقت.

ونقل التلفزيون المصري الرسمي خبر صدور القرار، في الوقت الذي يواصل فيه عدد من المواطنين وائتلافات الثورة اعتصامهم داخل ميدان التحرير للمطالبة بسرعة "تطهير وزارة الداخلية."

وطالب المعتصمون أيضاً بضم الرئيس السابق، حسني مبارك، إلى قضية قتل المتظاهرين ووقف جميع قادة وضباط الشرطة المتورطين في قتل وإصابة المتظاهرين.

وكان عشرات الآلاف قد تدفقوا على ميدان التحرير بوسط العاصمة المصرية الجمعة، للمشاركة في المظاهرة المليونية، التي دعت إليها القوى السياسية تحت شعار "الثورة أولا"، لحضّ المجلس العسكري، الذي يدير المرحلة الانتقالية، على تنفيذ أهداف الثورة، وسرعة وعلانية محاكمة مسؤولي النظام السابق.

وقد شهد الميدان، الذي شهد انطلاقة ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني الماضي، غيابا ملحوظا لقوات الجيش والشرطة، وعمد المتظاهرون إلى تشكيل "لجان شعبية" لتأمين مداخل ومخارج الميدان.

تشافيز يخلط بين كرة القدم والسياسة أمام المشاهدين

كراكاس/ رويترز

خلط الرئيس الفنزويلي هوجو تشافيز بين كرة القدم وشؤون الدولة يوم السبت الماضي خلال عودته للظهور الاعلامي في بلاده بعد خضوعه لجراحة في كوبا لاستئصال ورم سرطاني.

وأجرى الزعيم الاشتراكي البالغ من العمر ٥٦ عاما الجراحة في هافانا مما اثار شكوكا بشأن صحته ولياقته لخوض انتخابات الرئاسة العام المقبل في البلد العضو بمنظمة اوبك ويصل تعداد سكانه لنحو ٢٩ مليون نسمة.

وسعى تشافيز لإظهار انه يسيطر تماما على مقاليد الحكم منذ عودته يوم الاثنين الماضي فقام بجولة في قاعدة عسكرية وعقد اجتماعا للحكومة بثه التلفزيون اخبر فيه وزراءه انهم سيحتفظون جميعهم بمناصبهم.

وأظهر التلفزيون الرسمي تشافيز وهو يشاهد مباراة بكأس كوبا امريكا لكرة القدم بين فنزويلا والاكوادور مع بعض مساعديه المقربين وهو يقر اعتمادات مالية لمشروعات حكومية.

وكتب على حسابه على موقع تويتر بعد فوز فنزويلا بالمباراة بهدف مقابل لا شيء احرزه اللاعب سيزار جوزاليز "برافو فنزويلا الاحترام للاكوادور المجد لفنزويلا "

ورفع الفوز فنزويلا لصدارة المجموعة الثانية في البطولة في ثالث فوز في تاريخها بالبطولة.

ولطالما شغل تشافيز موجات الاثير في فنزويلا حيث يظهر بضع مرات في اليوم الواحد لالقاء خطب طويلة ومرتجلة. وغالبا ما يستغرق برنامجه التلفزيوني "اهلا بالرئيس" عدة ساعات.

وبدا الرئيس الفنزويلا شاحبا منذ خضوعه للجراحة ولكن في حال افضل مما توقعه كثيرون. واظهر تسجيل فيديو منفصل نشر يوم الجمعة امه واقارب اخرين يزورونه في القصر الرئاسي.

واشعلت عودته لفنزويلا في الرابع من يوليو/ تموز قبل يوم من الاحتفال بالذكرى السنوية المئتين لاستقلال البلاد حماسة انصاره وهدأت دائرته الداخلية وتركت منافسيه السياسيين يكافحون من اجل الرد.

ولكن لا تزال المخاوف قائمة بشأن امكانية مواصلته الحكم بفعالية. وابلغ مصدر مقرب من اطباء تشافيز ان الرئيس يعاني من سرطان القولون ويخضع لعلاج كيماوي قد يستغرق عدة اشهر.

افتتاح اللقاء التشاوري للحوار في سوريا.. والشرع يقول إنه لا بديل عنه

بيروت/ رويترز

قال نائب الرئيس السوري فاروق الشرع في افتتاح اللقاء التشاوري للحوار الوطني في دمشق يوم الاحد انه لا بديل عن الحوار "لطي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة."

وقال الشرع في افتتاح اللقاء التشاوري بحضور أكثر من مئة شخصية وغياب معارضين بارزين ان "الحوار الوطني يجب ان يتواصل سياسيا وعلى كافة المستويات ومختلف الشرائح لطي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة في تاريخ سوريا."

وقال الشرع "ان مجتمعنا لن يستطيع بغير النظام السياسي التعددي الديمقراطي الذي سينبثق عن هذا الحوار ان يصل الى الحرية والسلم الاهلي اللذين يرغب بهما كل مواطن في ارجائه كافة."

وكانت الحكومة قد أعلنت في منتصف مايو/ ايار انها ستجري "حوارا وطنيا" في جميع انحاء البلاد لمعالجة القضايا التي فجرت احتجاجات ضد ١١ عاما من حكم الرئيس بشار الاسد في مارس/ اذار الماضي.

ويقول ناشطون سوريون ان قوات الامن قتلت أكثر من ١٣٠٠ مدني اثناء الاحتجاجات. وتقول السلطات السورية ان ٥٠٠ من جنود الجيش وقوات الامن قتلوا على أيدي عصابات مسلحة تلقي عليها ايضا بالمسؤولية عن معظم الوفيات بين المدنيين.

ويناقش اللقاء التشاوري على مدى يومين القضايا المدرجة على جدول أعماله وهي دور الحوار الوطني في المعالجة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للازمة الراهنة والآفاق المستقبلية وتعديل بعض مواد الدستور بما في ذلك المادة الثامنة لعرضها على أول جلسة لمجلس الشعب وعدم استبعاد وضع دستور جديد للبلاد اضافة الى مناقشة مشاريع قانون الاحزاب وقانون الانتخابات وقانون الاعلام.

وقال الشرع "الحوار لا بديل عنه في الوضع الراهن غير النزيف الدموي والاقتصادي والتدمير الذاتي، أما فكرة اللاحوار فلا أفق سياسيا لها ولا اظن ان هذه الفكرة ستكون مطلبا شعبيا في أي ظرف كان فكيف بظروف بلدنا ومنطقتنا في هذه الايام."

وكشف عن قرار من القيادة السورية بعدم وضع عقبات أمام عودة أي مواطن سوري لبلده قائلا "ان معاقبة اشخاص يحملون رأيا فكريا او سياسيا مختلفا بمنعهم من السفر او العودة الى الوطن سيقودهم الى التماس الامن والحماية من مجتمعات اخرى وأود الاعلان في هذا السياق عن صدور قرار واضح من القيادة يفضي بعدم وضع عقبات غير قانونية في وجه سفر او عودة أي مواطن سوري الى وطنه متى شاء وقد ابلغ وزير الداخلية بهذا القرار لتنفيذه خلال اسبوع من تاريخه."

وكان الرئيس الاسد قد أصدر عفوا عاما في ٣١ مايو/ ايار حيث قالت وسائل اعلام رسمية انه سيشمل أعضاء في كل الحركات السياسية بما فيها جماعة الاخوان المسلمين المحظورة وهي عضوية كان ولا يزال يعاقب عليها القانون بالاعدام. ولم يضمن العفو الحرية لجميع السجناء ويقول نشطاء ان الآلاف لا يزالون في السجون.

وقال الشرع "ان اللاحوار فكرة عبثية، فالحروب الكبرى والصغرى والازمات الوطنية والقبلية لم تنته يوما الا بالحوار أو بواسطته وعلى أساس هذه المفاهيم المبدئية والموضوعية نتفاءل بمستقبل هذا الحوار الوطني وامل ان تتفاءلوا

استطلاع رأي

ميركل تفقد شعبيتها في إسبانيا بسبب أزمة الخيار.. وأوباما يتصدّر القائمة

انجيلا ميركل

برلين / وكالات

شوهت أزمة الخيار صورة للمستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، في إسبانيا، حيث بعد أن كانت الزعيمة التي لديها أكبر شعبية في إسبانيا أصبحت من أقل الزعماء السياسيين شعبية في مدريد، واحتل مكانها الرئيس الأمريكي باراك أوباما، أما الزعيم الليبي معمر القذافي فحصل على أقل نسبة شعبية في إسبانيا.

نقلت صحيفة الموندو الإسبانية استطلاع رأي قام به "معهد الكانو الملكي" عن شعبية السياسيين في إسبانيا في الفترة بين مايو ويونيو فتم الكشف أن شعبية ميركل وصلت إلى ٦ وارتفعت شعبية أوباما إلى ٦,٩ وبلا شك فإن السبب في هذا الانخفاض هو "أزمة الخيار"، حيث قالت ألمانيا إن الخيار الإسباني هو السبب في نقل عدوى بكتيريا إي كولي القاتلة، مما أدى إلى خسارة إسبانيا، أما القذافي فحصل على أقل نسبة شعبية ١,٤٪ وذلك بالطبع يرجع إلى اتباعه العنف والقمع وقتل شعبه.

أما رئيس وزراء بريطانيا ديفيد كاميرون (٥,٥)، ورئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل دوراو باروسو (٥,٣)، والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي (٥,٢)، أما الرئيس الدائم للمجلس الأوروبي هيرمان فان رومبوي (٥,١) وممثلة الخارجية للاتحاد الأوروبي (٥).

وأشارت الصحيفة إلى أن هذا الاستطلاع لم يكن فقط خاصًا بالزعماء السياسيين، ولكن أيضًا للشخصيات السياسية، حيث أيد ٥٦٪ من الأسبان مقتل زعيم القاعدة أسامة بن لادن على أيدي القوات الأمريكية، بينما ٢٠٪ أعربوا عن رفضهم عن هذه الطريقة.

وعلى الرغم من أن معهد الكانو لم يخصص استطلاعًا يخص حركة ١٥ مايو الأسبانية، ولكن خصص استطلاع رأي خاص بالربيع العربي والذي حاز دعم الأغلبية، واستطلاعًا آخر لمدى التشابه بين الربيع العربي وحركة ١٥ مايو الأسبانية، حيث ٦٥٪ من الأسبان لا يرون أي تشابه و٢٧٪ أيدوا أن هناك تشابهًا.

وتجدر الإشارة إلى أن الخوف من الإسلام ارتفعت نسبته مقارنة باستطلاع الرأي الذي عقد في فبراير الماضي

شخصية وحدث

كريستين لاغارد ..أول امرأة مديرة لصندوق النقد الدولي

واشنطن/ اف ب

يفترض أن تبدأ المديرة العامة الجديدة لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد عملها فور وصولها الى واشنطن، وتعكف سريعا على جدول اعمال يحتل الوضع في اليونان الاولوية فيه.

ويتوقع ان تصل الفرنسية الى العاصمة الاميركية الاثنين وهو يوم عطلة في الولايات المتحدة (عيد الاستقلال) وان تتولى مهامها صباح الثلاثاء وتعقد مؤتمرا صحافيا صباح الاربعاء في الساعة ٩,٣٠ (١٣,٣٠ ت غ).

واكدت المؤسسة في نشرتها الداخلية ان "برنامج عمل مكثف ينتظر المديرة العامة الجديدة لصندوق النقد الدولي" متوقعة ان تعكف لاغارد على "قرارات استراتيجية صعبة (...) للدفع بالانتعاش العالمي وتسوية ازمة منطقة اليورو".

واشارت المؤسسة الى ان "الاقتصاد العالمي ما زال يعاني من الغموض في اوروبا والانتفاضات في الشرق الاوسط وارهاق بعض اقتصادات الاسواق الناشئة التي تنمو بسرعة عبر ارتفاع اسعار المواد الاساسية".

لكن الازمة الاقتصادية اليونانية تحجب كل الاولويات الاخرى.

ولدت كريستين لاغارد بباريس عام ١٩٥٦، ودرست القانون واشتغلت محامية وتلقت دورة في مكتب بيكر وماكنزي الأميركي للمحاماة عام ١٩٨١، وبين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٢ كانت عضوا في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية حيث ترأست مع زبيغنيو بريجنسكي لجنة العمل الأوروبية الأميركية البولندية، وتابعت تحول بولندا لاقتصاد السوق.

في عام ٢٠٠٥ عادت إلى فرنسا حيث تولت منصب وزيرة منتدبة للتجارة الخارجية عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ في حكومة دومينيك دوفيلبان، ووزيرة الزراعة والصيد البحري عام ٢٠٠٧، في حكومة فرانسوا فيون الأولى ثم وزيرة الاقتصاد والصناعة والعمل في حكومة فيون الثانية ٢٠٠٧-٢٠١٠، وهي أول امرأة تتولى هذا المنصب في مجموعة الثماني، وفي حكومة فيون الثالثة تولت منصب وزيرة الاقتصاد والمالية والصناعة.

في عام ٢٠٠٢ صنفتها صحيفة وول ستريت جورنال في المرتبة الخامسة لنساء الأعمال الأوروبيات.

وفي عام ٢٠٠٩ صنفتها مجلة فوربس في الرتبة الـ١٧ ضمن أقوى النساء في العالم، وكرمتها صحيفة فايننشال تايمز باعتبارها أفضل وزيرة مالية في منطقة اليورو لعام ٢٠٠٩.

يشكل انتقال كريستين لاغارد من باريس إلى واشنطن لتسلم منصبها الجديد ثالث «هجرة» لها إلى الولايات المتحدة الأميركية التي أقامت فيها للمرة الأولى وهي في بداية دراستها الجامعية، بينما الثانية أخذتها إلى شيكاغو عندما كانت تمارس مهنة المحاماة. وتجد لاغارد نفسها في واشنطن على رأس مؤسسة ينتمي إليها ١٨٧ بلدا ومحاطة بمجلس إداري من ٢٤ شخصا سيسهرون على طريقة إدارتها لهذه «الشركة» الكبرى التي يعمل فيها ٢٥٠٠ موظف ينتمون إلى ١٦٠ بلدا. وستكون أولى مهمات لاغارد إعادة ترميم صورة صندوق النقد التي أصابتها مغامرات المدير السابق في الصميم رغم أن إدارته لها خلال السنوات الثلاث الماضية كانت مفيدة وناجحة وساهمت في تحديثها وفتحها أمام الدول الناشئة ودول العالم النامي.

ومنذ وصولها إلى واشنطن وجدت لاغارد ملف اليونان وأزمتها المالية بانتظارها ومعه ملف البرتغال التي عمدت وكالة «موديز» لخدمات المستثمرين إلى تخفيض تصنيفها الائتماني إلى درجة متدنية جدا بسبب أزمة مديونيتها، مؤكدة أنها تحتاج إلى حزمة مالية ثانية قبل أن تستطيع التوجه مجددا إلى الأسواق الدولية لتمويل مديونيتها.

ويضاف إلى هذين البلدين آيرلندا ودول أخرى يتعين على صندوق النقد مراقبتها عن قرب، ما يعني أن المديرة الجديدة لن تجد فسحة لالتقاط أنفاسها والتعرف على الملفات الساخنة.

وإزاء هذه المسؤوليات فإن المرتب الذي ستحصل عليه لاغارد في وظيفتها الجديدة والبالغ ٥٥١ ألف دولار أميركي معفوا من الضرائب باعتبارها موظفة دولية يتناسب مع حجم وخطورة المهمات المطلوب تنفيذها.

غير أن طريق المديرة الجديدة لا تحفها الورود وحدها، فوزيرة الاقتصاد السابقة تجر وراءها فضيحة قد تنفجر بوجهها سريعا جدا هي نتاج قضية معقدة تواجه لسنوات بموجبها رجل الأعمال والوزير السابق برنار تابي والدولة، المالك السابق لبنك كريدي ليونيه.

وعرفت القضية تطورا سيئا بالنسبة للوزيرة السابقة عندما أصدر مدعي عام محكمة التمييز جان لوي نادال في العاشر من مايو (أيار) الماضي قرارا أحال بموجبه القضية إلى محكمة عدل الجمهورية لمحاكمة الوزراء والنواب، طالبا منه النظر في سوء استغلال لاغارد لصلاحياتها في قضية برنار تابي. وسيعرف يوم ٨ يوليو (تموز) ما إذا كان المجلس سيطلب فتح تحقيق في هذا الموضوع. وفي حال قررت المحكمة السير بالتحقيق فسيكون وضع لاغارد حرجا منذ بداية ولايتها على رأس صندوق النقد.

وخلال الأسابيع التي سبق تعيينها أثير الموضوع مرارا مع الوزيرة السابقة التي سئلت عنه بإلحاح وكان جوابها واحدا لا يتغير: «لم أرتكب أي عمل غير قانوني وقمت بتطبيق القوانين النافذة». والحال أن مدعي عام محكمة التمييز معروف عنه كفاءته وتمسكه بأهداب القانون ولا يريد أن يقال إنه تصرف بخفة أو افتراء على الوزيرة السابقة. وفي تقرير مفند أخذ مجلس التفتيش المركزي على كريستين لاغارد خيارها تعيين هيئة تحكيمية خاصة للفصل في الخلاف الناشب بين برنار تابي والدولة والابتعاد عن المسلك الطبيعي الذي هو القضاء العادي. والحال أن الهيئة التحكيمية أفتت بتعويض تابي مبلغ ٣٨٥ مليون يورو دفعت من الخزينة العامة. والرأي السائد أن لاغارد نفذت توجيهات الإليزيه الذي تربطه برجل الأعمال السابق علاقة صداقة، متجاهلة القواعد القانونية وأصول التعاطي في القضايا الخلافية، خصوصا أن أحكاما سابقة لم تعط تابي سوى النزر القليل قياسا لما أمرت به الهيئة التحكيمية.

وما بين وعد بالنجاح وتخوف من تدابير قضائية تعيق بداياتها في واشنطن، تعكف كريستين لاغارد، والدة أولاد ثلاثة، على دراسة ملفاتها الملحة أملة بأن تعطي المؤسسة المالية الدولية دفعا جديدا.

في الحدث

ساسة العراق والتمديد للأميركيين

■ حازم مبيضين

نعرف جيداً أنه ليس هناك عراقي واحد يرضى ببقاء القوات الأميركية في العراق بعد انتهاء المدة المحددة، لكن العاقل يعرف أنه ليس هناك سياسي واحد يرحب بانسحابها، لمعرفة هؤلاء وثقتهم أن البلاد مازالت بحاجة لتواجدهم، خصوصاً بالنسبة للملف الأمني والمدهش هنا أنه ليس من بين هؤلاء واحد يمتلك شجاعة الإفصاح عن موقفه خشية أن تجتاحه المناكفات من قبل شطار السياسة الجدد الذين يستغلون كل مناسبة وكل منبر للطعن في مواقف خصومهم السياسيين والتقليل من نزاهتهم، وبغض النظر أين يتم ذلك وسواء عندهم أن يكون ذلك في البصرة أو كوبنهاجن وبدون التفات إلى طبيعة من يستمع إليهم أو مدى اهتمامه بتفاصيل كان المفترض أن تتم مناقشتها داخل جدران البيت الذي نصر أنه بيت كل العراقيين.

واحد من هؤلاء السياسيين يعلن قبل فترة طويلة أن قرار التمديد بيد رئيس الوزراء حصراً، مع أنه معروف عنه تصديه لطرح رأيه في كل حدث يمر بالعراق حتى لو كان فتح طريق فرعية في بقعة نائية وهو يتحدث باعتباره قائداً على الجميع أخذ رأيه بالحسبان، لكنه عند منعطف هام كتمديد بقاء القوات الأميركية يزيح الحمل عن ظهره مستبقاً أي محاولة لبناء موقف وطني توافقي من هذه المسألة والمؤكد أنه سيشن هجوماً لاذعاً في وقت لاحق ضد رئيس الوزراء إن وافق على التمديد، وهو سيوافق حتماً لأنه يعرف أنه ليس هناك طريق آخر يمكن العبور منه إلى عراق آمن ومستقر.

معروف أن الرئيس جلال طالباني، وبحكم موقعه التوافقي يسعى لحث القادة العراقيين على توافق وطني وهو يبذل جهداً واضحاً في هذا المجال والمؤسف أن أولئك القادة يماطلون ويطلبون العودة إلى قواعدهم الانتخابية، وكأن قراراً حساساً من هذا القبيل يحتاج إلى مثل هذه المراجعة، وفي الظن أنهم يماطلون على أمل أن ينفرد صاحب القرار باتخاذ الموقف الذي تقتضيه المصلحة الوطنية قبل الانتخابية، وجهد مام جلال مشكور حتى وإن اقتصرت نتيجته على الجمع بين الخصمين المتنافسين نوري المالكي وإياد علاوي بعد مرحلة مؤسفة من التوتر والتراشق الإعلامي بينهما، وإذا كنا على ثقة بأن هكذا لقاء لن يكون قادراً على جسر نهائي للفجوة بين الرجلين، فإننا نأمل أن يكون فاتحة للعودة إلى أكثر من لقاء يجمع جهدهما في بوتقة واحدة لخدمة العراق والعراقيين.

معروف أنه بالتوازي مع جهود طالباني تجري محادثات أميركية عراقية هدفها المعلن التوصل إلى اتفاقية أمنية جديدة تنص على بقاء قوات أميركية في البلاد بعد استحقاق ٣١ كانون الأول المحدد للانسحاب، وذلك هو الجهد السياسي الصحيح، مع ضرورة الانتباه إلى أن موقف العراق ليس وحده من يحسم المسألة وأن هناك مسؤولين أميركيين مطلوب منهم النظر في مسألة إبقاء بعض القوات بعد المهلة المحددة للانسحاب، شرط أن تطلب السلطات العراقية ذلك، وإذا كنا نعرف بأن الجيش العراقي ما زال يعتمد على الدعم اللوجستي الأميركي، فإننا سنتبين تأييد معظم السياسيين العراقيين المحافظة على وجود عسكري أميركي كقوة حفظ سلام احتياطية.

نتفهم لجوء بعض القوى السياسية القائمة على أسس دينية أو مذهبية إلى ما يشبه الفتاوى بضرورة انسحاب الجيش الأميركي بالكامل في الموعد المحدد، لكنه يبدو بعيداً عن الإدراك تهديدها بتنفيذ هجمات انتحارية ضده خصوصاً وهي تعرف جيداً أنه سبب حريتها وقوتها المكتسبة بعد إسقاطه نظام صدام، ونتفهم سبب إحجام بعض السياسيين عن إعلان موقف محدد من المسألة لوجود أفكار عندهم تربوا عليها في مدرسة القومجية قبل نقلهم السلاح إلى الكتف الآخر، لكنه سيكون عصياً على الفهم لو أعلنوا أنهم ضد التمديد للقوات الأميركية مع معرفتهم بضرورة ذلك، والمطلوب عملياً من الجميع التحلي بروح المسؤولية وعدم زج الخلافات الحزبية في مسألة لا تحتمل ذلك.